WP IRAQ

تصدر كل يوم ثلاثاء
2025\12\02
العدد 270

الى الأمام
FORWARD
الأسبوعية

صحيفة سياسية عامة للحزب الشيوعي العمالي العراقي
حرية– مساواة– حكومة عمالية

أساس الاشتراكية الإنسان... الاشتراكية حركة إعادة الخيار للإنسان
منصور حكمت

رئيس التحرير: توما حميد
tomahamid69@yahoo.com
WP-IRAQ.COM

بيان تضامني مع تظاهرات المعلمينر بيان تضامني مع تظاهرات المعلمين

يعبّر الحزب الشيوعي العمالي العراقي عن دعمه الكامل واللامشروط لنضال المعلمين في عموم العراق، للمطالبة بحقوقهم الأساسية، ورفض الظلم والإهمال وسياسات التجاهل التي تمارسها الحكومة تجاه واحدة من أهم شرائح المجتمع.

إن تظاهرات المعلمين ليست مجرد احتجاج مهني، بل هي تعبير مباشر عن الغضب الشعبي إزاء تدهور التعليم، اتساع الفقر، غياب العدالة الاجتماعية، وانهيار منظومة الخدمات العامة. لقد حوّلت الحكومات المتعاقبة قطاع التعليم إلى ساحة للإهمال والفساد، ودفعت بالمعلمين إلى حافة العوز بدلاً من ضمان حياة كريمة لهم ولعائلاتهم، وارست على فقرهم وعوزهم المدارس والجامعات الخاصة، وحولت التعليم في العراق الى جزء من استثمارات الأحزاب والمليشيات التي لم تكتف بعمليات النهب والسلب والسرقة المنظمة طوال عقدين من الزمن.

إننا في الحزب الشيوعي العمالي العراقي نؤكد:

١. دعمنا المطلق لمطالب المعلمين في تحسين الرواتب، وصرف المستحقات، وتثبيت العقود، وإنهاء سياسات التسويف والمماطلة.
٢. ضرورة زيادة موازنة التربية والتعليم بوصفه قطاعًا استراتيجيًا، وليس عبئًا على الحكومة.
٣. محاسبة المسؤولين عن إفشال العملية التعليمية وإهمال المدارس والبنى التحتية.
٤. ضمان بيئة تعليمية آمنة ومحترمة للطلاب والمعلمين، بعيدًا عن الفساد والمحاصصة والولاءات الحزبية.
٥. حماية حق المعلمين في التظاهر والإضراب والتنظيم النقابي المستقل دون تهديد أو ابتزاز.

إن السلطة التي فشلت في توفير التعليم المجاني الجيد، وفي احترام المعلمين، هي سلطة لا تمثل مصالح المجتمع، بل تمثل مصالح شبكات الفساد والأحزاب الميليشياوية التي حولت الدولة إلى آلة لقمع المطالب العادلة للناس.

إن نضال المعلمين هو جزء من نضال الطبقة العاملة والجماهير الكادحة في العراق من أجل حياة تليق بالإنسان، من أجل الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية. إن قوة هذا الحراك تكمن في وحدته وإصراره واستقلاليته عن قوى السلطة، ونحن نقف معهم كتفًا إلى كتف، في كل خطوة وكل ساحة احتجاج.

عاش نضال المعلمين.
الحرية والمساواة والعيش الكريم للجميع.
١٩-١١-٢٠٢٥

ماذا بعد «العرس الانتخابي»

سمير عادل

انتهى «العرس الانتخابي» في الحادي عشر من تشرين الثاني-نوفمبر. وما سُمّي بـ"العرس الانتخابي" قد يتحوّل إلى مأتم سياسي للذين طقطقوا الكؤوس احتفالاً بنشوة الانتصار الانتخابي، في ظل انتهاء مرحلة ادارة الازمة السياسية في العراق. بالتأكيد، فإن نتائج هذه الانتخابات تُسعد ما يُسمّى بـ"البيت الشيعي" الذي استولى على حصة التيار الصدري بعد إقصائه عن تشكيل الحكومة وإفشال ثورته العاشورائية عقب انتخابات ٢٠٢١. مشاعر عدم «الرضى» او «الانصاف» او «تأنيب الضمير» التي هي مقولات غريبة ان وجدت عن ذلك البيت لدى خصوم التيار الصدري داخل البيت الشيعي، لأنهم استحوذوا عليها دون وجه حق، نقول زالت تلك المشاعر اليوم. وفي هذه الانتخابات تحديدًا، أُزيحت الغُمة عن صدورهم، وأصبح الشعور بالرضا عن النفس نعمة يتذوقونها في الدنيا قبل الآخرة.

وفي المقابل، لا أحد داخل البيت الشيعي يستطيع بعد الآن أن يمنّ على محمد شياع السوداني رئيس حكومة تصريف الاعمال الحالية، كما كانوا يفعلون؛ فهو الذي لم يكن يملك سوى مقعدين، وعين في منصب رئيس الوزراء في غفلة من الزمن مثل أسلافه السابقين بعد الغزو والاحتلال، أصبح اليوم اي السوداني يمتلك أغلبية داخل البيت الشيعي نفسه، ذلك البيت الذي عاد إليه صاغرًا بعد محاولات التمرد عليه ومع ذلك، فهو اليوم يملك أكثر من خمسين مقعدًا. وهكذا: لا أحد أفضل من الآخر.

و يكون مجموع مقاعد البيت الشيعي يكون العدد ١٨٧ مقعدًا، وهو ما يشكّل الكتلة الأكبر في عملية تشكيل الحكومة. لكن القصة لا تنتهي هنا، ولا يعني امتلاكهم لأكبر عدد من المقاعد أنّه من السهولة بإمكانهم بتشكيل الحكومة المقبلة.

ففي العراق، حيث أرسى الغزو والاحتلال عملية سياسية على المحاصصة الطائفية والقومية، ليست الأغلبية البرلمانية هي التي تحدّد شكل الحكومة، بل تتدخل عوامل أخرى أكثر حسمًا؛ أهمها التوازنات الإقليمية، ثم رضا الأطراف القومية والطائفية الأخرى بشأن حصصها وأسهمها في الحكومة ومؤسسات الدولة التشريعية والقضائية والتنفيذية. اليوم قبل من أي يوم اخر يرتبط العامل الإقليمي بمسألتين أساسيتين: الأولى هي الاستراتيجية الأميركية الجديدة في الشرق الأوسط، التي تقوم على العودة بقوة إلى المنطقة بعد مرحلة الانكفاء النسبي. والثانية هي تراجع النفوذ الإيراني مقارنة بالسنوات السابقة.

والحكومة العراقية الجديدة التي يسعى البيت الشيعي إلى تشكيلها، يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار مصالح أربع قوى إقليمية ودولية: أولًاالولايات المتحدة، ثانيًا تركيا، ثالثًا ما يسمى بالمحيط العربي، ورابعًا إيران. وكل هذه القوى تمتلك نفوذًا مباشرًا أو غير مباشر على القوى السياسية المحلية التي استحوذت، بكل الطرق الممكنة، على نتائج الانتخابات.

لا تعني الولايات المتحدة الأميركية النتائج التي أفرزتها الانتخابات بحد ذاتها، بقدر ما يهمّها نجاح العملية الانتخابية كشكل، وهو ما عبّر عنه مبعوثها مارك سافيا الخاص الى العراق الذي سارع إلى مباركة الانتخابات بغضّ النظر عن نتائجها. بالنسبة لواشنطن، يُراد لهذا «النجاح» أن يكون دليلًا تقدّمه للعالم على أن ما يُسمّى «العملية الديمقراطية» في العراق ليس سوى إحدى «مِنَن» و»فضائل» الغزو والاحتلال الأميركي، الذي يُراد له أن يُظهر العراق كأنه بات ضمن خانة «الأمم الديمقراطية». ولهذا رأينا مارك سافيا المبعوث الأمريكي الى العراق يتسابق في تقديم التهاني مع الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، رغم أن شهادة الأمم المتحدة — كما قلنا سابقًا —» مجروحة» تجاه الانتخابات العراقية، مهما كانت نتائجها أو نسب المشاركة فيها.

أمّا السبب الثاني لأهمية هذه الانتخابات بالنسبة للولايات المتحدة، فهو رغبتها في معرفة القوى التي ستتعامل معها في المرحلة المقبلة، في ظل التحولات الكبيرة التي تشهدها المنطقة: فالنظام السوري تغيّر جذريًا، ورحل الأسد ليحلّ محله نظام آخر، ورئيس جديد استقبلته واشنطن في البيت الأبيض بوصفه أحد "فرسان ترامب" الجدد. وفي لبنان، تشكّلت حكومة بعد قصّ أجنحة حزب الله في غالبية مؤسسات الدولة. وفي الوقت نفسه، تتراجع إيران بصورة واضحة، فتصريحات مسؤوليها تجاه العراق وسوريا ولبنان أصبحت مضطربة ومتناقضة، وتعكس انقسامات داخل مراكز القرار الإيراني، إلى جانب غياب رؤية أو استراتيجية واضحة بعد سلسلة الضربات تلك لاعادة هيكلة نفوذها في المنطقة. وكان آخر تلك الضربات تخلّي حزب العمال الكردستاني (PKK) عن السلاح، وهو السلاح الذي كان لسنوات الذراع الخفيّة التي عزّزت النفوذ غير المباشر وغير المرئي لإيران في سوريا والعراق — وهي حقيقة غابت عن كثير من التحليلات الإعلامية والسياسية رغم أهمّيتها البالغة بالنسبة لمعادلة النفوذ الإيراني.

ونظامها أي النظام السياسي في إيران هو الآخر يمسك قبعته؛ أي يعيش حالة ارتباك شديدة. فهو يتخبط بين مواجهة الوضع الداخلي المتأزم اقتصاديًا، وتصاعد رقعة الاحتجاجات العمالية والجماهيرية المطالِبة بتحسين شروط الحياة، وغياب الانسجام السياسي داخل الطبقة الحاكمة لبلورة رؤية واضحة خارج التخوين والإعدامات، وخصوصا في ظل الحديث عن غياب الاتفاق والالتفاف حول من ينوب منصب المرشد الاعلى اثر الحديث عن رحيله بسبب عمره وكبر سنه، وبين التمسك بخيار التخصيب النووي الذي أصبح محل خلاف حادّ وقضية إثبات وجود بالنسبة للجمهورية الإسلامية

التتمة الصفحة الثالثة

في الردّ على انتقادات لتكتيك الحزب بشأن المشاركة في الانتخابات.
(حوار جريدة أكتوبر مع ريبوار أحمد) الجزء الثاني

الصفحة الثالثة

في اليوم الدولي لمناهضة العنف ضد المرأة: الجبهة العمالية الموحدة تشارك في فعاليات طولكرم... وجيش الاحتلال يفرق المسيرة بالقنابل السامة والمسيلة للدموع

شاركت الجبهة العمالية الموحّدة للدفاع عن الشعب الفلسطيني في الفعالية المركزية لإطلاق حملة «١٦ يوماً لمناهضة العنف ضد المرأة»، والتي نظّمت في مدينة طولكرم بالضفة الغربية، بمشاركة واسعة من مختلف المحافظات الفلسطينية.

وخلال الوقفة، أجريت عدة مقابلات إعلامية مع الرفيق محمد علوش، أمين سر الجبهة العمالية، الذي شدّد على أهمية التصدّي لسياسات الاحتلال وحربه الوحشية ضد شعبنا، وما تتعرض له المرأة الفلسطينية من استهداف ممنهج، مؤكداً ضرورة تعزيز حقوق المرأة وتوفير الحماية الاجتماعية لها، ودعم نضالها العادل من أجل الحرية والعدالة والمساواة.

كما قامت الرفيقات والرفاق خلال الفعالية بتوزيع بيانات الجبهة العمالية واتحاد نضال العمال الفلسطيني على المشاركات والمشاركين، في إطار نشر الموقف النقابي والوطني الداعم لحقوق المرأة، والتأكيد على استمرار الجهود الشعبية والنقابية لمناهضة كافة أشكال العنف والتمييز، وتعزيز الدور الريادي للمرأة في مسيرة النضال الوطني والاجتماعي.

وتلتها مسيرة حاشدة نظّمت لكسر الحصار وإجراءات الاحتلال المفروضة على مخيم طولكرم، حيث قام الاحتلال بتفريق المظاهرة بالاعتداء على المشاركين وإطلاق قنابل الغاز لتفريق المشاركات والمشاركين المتوافدين من عدة محافظات في الضفة الغربية.

في الردّ على انتقادات لتكتيك الحزب بشأن المشاركة في الانتخابات.

الجزء الثاني

(حوار جريدة أكتوبر مع ريبوار أحمد)

أكتوبر: يُقال إن الحزب الشيوعي العمالي غيّر سياسته وتخلّى عن الثورة، وهذا يعني الانحراف نحو اليمينية. إن دليل هذا الرأي هو أن المجتمع العراقي في حالة عدم رضا مستمرّ وتحركات جماهيرية مختلفة، والمشاركة في البرلمان تعني أن تقول للناس: تخلّوا عن ذلك السخط واذهبوا نحو البرلمان. ماذا تقولون حول هذه الدعاية؟

ريبوار أحمد: اليسار الهامشي ليس في موقع ومكانة بحيث يصدر حكماً حول ثوريتنا؛ هؤلاء ليست لهم أي دور أو مكانة في المجتمع ولا في الصراعات السياسية والاجتماعية. كما قلتم أنتم، هذه دعاية، دعاية فارغة ومضللة. لم نغير شيئاً في موقفنا تجاه البرلمان والبرلمانية، ولو كان هناك تغيير لصرّحنا به بوضوح وجادلنا من أجله ولدافعنا عنه. وكما كررنا عدة مرات: البرلمان جزء من مجمل المنظومة السياسية البرجوازية ونظام الرأسمالية لحماية النظام وأرباح رأس المال على حساب الظلم والعمل المأجور. ما تغيّر هو تكتيكنا حول الانتخابات البرلمانية، وخصّصنا الكلام بوضوح لهذه الدورة الحالية من انتخابات البرلمان العراقي. أما بشأن العودة للحديث عن الثورة، فقد شرحتُ رأيي سابقاً: الثورة والانتخابات البرلمانية ليستا بديلين لبعض. لا أعرف كيف يمكن أن يقول أحد: بدل المشاركة في الانتخابات، سأقوم بالثورة، أو سأختار الثورة؟! الثورة لا تأتي في كل دورة انتخابية، ولا تأتي حسب رغبة وإرادة الأحزاب. ان كل تأكيدنا هو أنه كلما توفرت ظروف ثورية أو تحرك جماهيري واسع في الميدان، فالتكتيك الصحيح ليس المقاطعة، بل كنس كل ما يتعلق بالانتخابات والبرلمان. البعض الذين لم يسمعوا هذا الكلام، يكررونه مثل الببغاء. إن كان لهم نقدٌ على تكتيكنا، فليوجّهوا نقدهم لنا بالشكل الذي طرحناه وتبنيناه بالضبط، ولا يأتون بأمور أخرى ليس لها أساس.

لكن بشأن وجود حالة سخط مستمر وتحركات جماهيرية مختلفة كما ورد في سؤالكم، لا شك أن فرضية الشيوعية هي أن سخط الطبقة العاملة والجماهير الكادحة دائم ومتواصل، سرّاً أو علناً. ولكن أولاً: ليست كل مستويات وأشكال هذا السخط تتحول إلى وضع ثوري، أو تمهّد لاتّخاذ تكتيك معيّن لتحويله إلى مسار حركة جماهيرية واسعة تضع السلطة تحت ضغط لتغيير واضح في حياة الطبقة العاملة والناس المضطهدين. ثانياً: اتخاذ التكتيك الانتخابي ليس بديلاً عن تنظيم وقيادة هذا السخط المستمر، بل من المفترض والمقصود هو أن يساعد هذه الحركة و التوضيح أمام أنظار الجماهير تلك النضالات وأشكال السخط أكثر فأكثر، وتوحد صفوفها أكثر، وتمهد طريقها أكثر. ان المقصود هو أن يستغل الشيوعيون أجواء وحالة الانتخابات للتحدث للجماهير في أماكن العمل والشارع عن مطالبهم وكيفية النضال لتحقيقها، وللشرح لهم حقيقة سلطة الطبقة الحاكمة، ولتوضح جوهر البرلمانية البرجوازية. ليس من المفترض أن يذهبوا ليكيلوا المديح للبرلمان أو البرلمانية وفضائلهما. وإن كان أولئك الذين يدّعون أنهم أكثر حرصاً منا على الثورة وسخط الطبقة العاملة، وإن كانوا بدلاً من المشاركة في الانتخابات قد نظّموا وقادوا حركة السخط وحركة الاحتجاجات أكثر منا، فليُظهروا دورهم كي نعرف ماذا فعلوا! وإن كانوا بدل المشاركة في الانتخابات متمسّكين بالثورة، فليعددوا نشاطاتهم الثورية لنراها! هذه كلها دعايات فارغة بلا أساس. أي سخط جماهيري كبير أو صغير كان ولم نكن خلفه – ليس فقط بالمساندة – بل بالمشاركة الفعّالة ولم نسعى لتنظيمه وقيادته؟! ليس للذين يتحفوننا بإننا أدبرنا عن الثورة والسخط الجماهيري أي دور سوى كتابة بيان فيسبوكي ويظنون في خيالهم أنهم أصبحوا قادة الثورة.

لا، سأقول بوضوح شديد: الحديث عن التخلي عن الثورة والسخط الجماهيري لا يتعدى دعاية تضليلية، لا أكثر. لكي نقوّي كل اشكال السخط والاحتجاج تلك، نريد أن نفتح ميداناً جديداً للصراع وأن نخلق فرصة أكبر لإيصال الرسالة الشيوعية ونداء الثورة العمالية للمجتمع. في النهاية، المشاركة تكتيك. إن كنتَ تقاطع، فعليك أن توضّح ما هو تكتيكك البديل مقابل ذلك؟! طالما تَدّعي أنك أكثر ثورية، فما هو تكتيكك الثوري؟! انتفاضة؟ أم ماذا؟! لا تستطيع أن تقول إن تكتيكي البديل هو الثورة العمالية أو الحكومة المجالسية، فهذا اليوم لا يمكن فرضه كتكتيك مقابل الانتخابات. الناس يسألون: حسناً، أنت تقاطع الانتخابات، لكن ماذا تقترح أن نفعل بدلاً من ذلك؟!

أكتوبر: عندما يستند الحزب الشيوعي العمالي إلى دلائل لينين ومنهجيته لدعم المقاطعة أو المشاركة في انتخابات البرلمان البرجوازي، يقول اليسار الراديكالي إن الوضع السياسي اليوم تغيّر ولا يجوز القياس على زمن لينين، وأن هذه الحجج غير صحيحة. يقولون إن ما يوجد في العراق ليس برلماناً بل مؤسسة ميليشياتية ناتجة عن احتلال أمريكا وسياسة تغيير النظام، ويجعلون هذا دليلاً ضد تكتيك الحزب بالمشاركة في الانتخابات. كيف تردّون على هذه الآراء؟

ريبوار أحمد: في الحقيقة هذا اليسار الهامشي كلما تكلم أكثر شرح حاله أكثر، وكشف فوضاه وعقمه الفكري ومضمونه وغربته عن السياسة والنضال السافر والاجتماعي واللينينية بشكل أوضح. ان هذا الكلام دليل على أنهم لم يفهموا شيئاً من التكتيك اللينيني للمشاركة في الانتخابات البرلمانية. على هؤلاء أن يفهموا أن شرط المشاركة في الانتخابات البرلمانية ليس أن يكون ذلك البرلمان أصيلاً وتقدمياً وأن يكون عداؤه تجاه الطبقة العاملة قليلاً! وليس أن يكون النظام اصلياً أو لم يأتي جراء سياسة أمريكا بتغيير النظام! وليس أن لا تكون السلطة ميليشياتية وقومية وإسلامية. من أين يأتون بهذا الكلام الفارغ واللامنطقي؟! هم بهذا الخطاب يقتربون من أولئك الذين داخل الأنظمة والبرلمانات البرجوازية يبحثون عن الجانب الجيد والتقدمي فيها. ان هذا يمثّل يمينية بالضبط مقابل النظام البرلماني. البرلمان كلّه رجعي ومعادٍ للثورة، وكل برلمان بالنسبة لمجتمعه وللحركة العمالية والاشتراكية والتقدمية هو رجعي. إذا كانت برلمانات أوروبا تختلف عن برلمان دول مثل العراق، وإذا كانت القوانين التي أقرّوها أكثر حداثة من قوانين البرلمان العراقي، فهذا ليس نتيجة أنهم أكثر اصلية وأنفسهم وقوانينهم أكثر تقدمية، بل نتيجة نضالات وتضحيات الحركة العمالية وجماهير المدن، وجراء تاريخ من النضال والتضحيات، فُرضت على هؤلاء هذه المكاسب. هذه التصنيف غريب جداً عن الشيوعية. يشبه هذا

التتمة الصفحة الثالثة

ماذا بعد «العرس الانتخابي»

سمير عادل

ومريديها، و أدى إلى انقسامات داخلية.
ولا شكّ أن إيران ترزح تحت ضغوط أمريكية كبيرة جرّت وراءها أوروبا، الأمر الذي ألقى على كاهلها عبئًا جديدًا وثقيلاً. ولهذا فهي لا تريد، في هذه المرحلة، خلق أجواء سياسية في العراق قد تُغلق الأبواب عليها كما حدث في لبنان أو كما فُرض عليها في سوريا. فهي تدرك جيدًا أنّ هناك تيارًا داخل الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة، متناغمًا مع إسرائيل، يدفع باتجاه إسقاط النظام الإيراني باعتباره خيارًا «أقل كلفة» من الحصار والعقوبات والاتفاقات، وفق ما يطرحه ممثلو هذا التيار في مراكز الدراسات و البنتاغون والكونغرس. كما تدرك كذلك أن الداخل الإيراني بدأ يتفكك رويدًا رويدًا، كما أشرنا سابقًا إلى قضية تجميد قانون الحجاب.

أي، وبصيغةٍ أخرى، يمكن القول إنّ «الإطار التنسيقي» — وهو المظلة السياسية الرسمية للإسلام السياسي الشيعي — يعيش وضعًا لا يُحسَد عليه. فمشهد البلطجة الأمريكية على مستوى العالم، كما نراه في البحر الكاريبي، والتصعيد في دعايتها الحربية تجاه فنزويلا، إضافة إلى استهتار حليفتها إسرائيل في المنطقة، كل ذلك يضع الإطار التنسيقي وداعمه الإقليمي ايران، في دائرة القلق والخوف والترقّب، وانتظار دوره المحتمل في تصفية الحساب معه. وكل التصريحات والادعاءات التي تطلقها الميليشيات — التي حصلت على مقاعد في البرلمان الجديد — بشأن رفضها نزع سلاحها وعدم خضوعها للإملاءات الأمريكية، لا تعدو كونها بهلوانيات دعائية. فهي رسائل موجّهة إلى الداخل العراقي قبل الخارج، مفادها أنها ما زالت موجودة، وأنه لا أحد قادر على نزع نفوذها وامتيازاتها أو إقصائها من المشهد السياسي. ولا يتجاوز الأمر كونه استعراضًا سياسيًا لا أكثر.
وليس هذا وحده ما يواجه الإطار التنسيقي، بل هناك عاملان آخران، أحدهما أصعب من الآخر. الأول هو الأوضاع الاقتصادية الصعبة في ظل الحديث عن انخفاض أسعار النفط، ما يهدّد معاشات ورواتب أكثر من أربعة ملايين عامل وموظف، إضافة إلى تعطيل عجلة الاقتصاد. ويأتي ذلك وسط غياب رؤية اقتصادية لدى هذه الطبقة البرجوازية الطفيلية، وافتقارها إلى أي برنامج اقتصادي لحل مشكلة البطالة، التي تُعدّ اليوم أكبر وأخطر تهديد لها بعد أن استفاقت من نشوة «انتصارها الانتخابي».
وقد بدأت بوادر التظاهرات والاحتجاجات تلوح في الأفق؛ بدءًا من إضرابات المعلمين، رغم محاولات احتوائها وتهدئتها مؤقتًا، إضافة إلى احتجاجات الخريجين. وكما حدث في انتخابات ٢٠١٨، حين فازت القوى الشيعية ذاتها وتمّ حرق صناديق الاقتراع عقب قرار إعادة الفرز اليدوي، اندلعت موجة واسعة من الاحتجاجات الشعبية في المدن الجنوبية للمطالبة بفرص العمل والخدمات. واليوم يبدو أن السيناريو نفسه بدأ يتكرر بعد هذه الانتخابات.
اما العامل الاخر هو انتظار التيار الصدري الذي بات في اصعب حالاته وليس لها أي مفر سوى كسر انحسارها وانعزالها عن الانخراط من جديد في العملية السياسية. فبقائها على حالها دون أي تدخل وخاصة جاءت نتائج المفوضية والانتخابات ضربة سياسية جديدة لسياسة مقاطعتها للانتخابات وبعكس توقعاتها وتحليلاتها. ومن اجل إيقاف عجلة كبر كرة الإحباط في صفوفه ووضع حد للاستقالات في صفوفه والحفاظ على ما يمكن الحفاظ عليه من تماسك، فهو يتربص بفارق الصبر لما سيؤول اليه القرارات الامريكية والاحتجاجات الجماهيرية.
ميزة الوضع السياسي في العراق، منذ إرساء العملية السياسية بعد احتلال ٢٠٠٣، أنّه لا وجود لحلول حقيقية للأزمة السياسية التي تعصف بالطبقة الحاكمة؛ بل هناك "فنّ إدارة الأزمة" الذي تتولّى هندسته القوى الإقليمية والدولية.
إلّا أنّ ما يشوه تلك الميزة في الوضع السياسي هذه المرّة هو غياب «ربّان» هذه الإدارة، في ظل التحوّلات الكبيرة التي تمرّ بها المنطقة — وهي التحولات التي أشرنا إليها سابقًا.
والمؤكد أنّ الأزمة ستستمرّ بل ستتعمّق وتزداد حدّة، مع استمرار منظومة الفساد نفسها، وتوسّع دائرة الاحتجاجات الشعبية. وهذه الأخيرة—إذا ما تماسكت، ونجحت في بناء بوصلتها التنظيمية والسياسية—ستكون القوة الوحيدة القادرة على لعب دور رئيسي في أي معادلة سياسية جديدة.

في الردّ على انتقادات لتكتيك الحزب بشأن المشاركة في الانتخابات.

الموضوع موضوع البرجوازية الوطنية والتقدمية، والآن يطبقونه على البرلمان، يشترطون أن يكون البرلمان أصلياً، وأن لا يكون نتاج تغيير النظام، وأن لا يكون ميليشياتياً، ولا قومياً ودينياً. في الحقيقة هذا يسار هامشي تائه الى ابعد الحدود يتحدث تحت اسم الشيوعية. إن هذه هي يمينة.
لا يتعلق الموضوع بنظام جيّد وأصيل وبرلمان تقدّمي، بل عن مرحلة تاريخية محددة نتجت أساساً عن تشتت البرجوازية وعدم استقرار سلطتها ورسوخها، ووليدة ضغط الطبقة العاملة والجماهير الكادحة وفي مجرى المسار الذي مرّ به العراق خلال العشرين سنة الماضية. مهما كان مصدر هذا الواقع ومن اين أتى، فقد توفرت فرصة. هناك أجواء سياسية مفتوحة يستطيع فيه الشيوعيون أن يمارسوا النضال العلني والقانوني بكل أشكاله، وهذه فرصة مؤقتة، وكلما توحدت البرجوازية وتمكنت ستستل هذه الفرصة من ايدي الجماهير. في هذا الوقت، فُتح الباب كي تذهب وتشارك في هذا المسار المسمّى انتخابات البرلمان، ولكي تعرّف الناس بالشيوعية والحزب وبرنامجه وسياسته وقيادته. وإلا سيأتي يوم تحتاج فيه – بثمن التضحية بالنفس – إلى نشر بيان ما. خذ الفائدة من هذه الفرصة، كي لا يأتي ذلك اليوم. لذلك السؤال هو: هل تستفيد منها أم تبقى كما في تلك الأيام حين كانت الشيوعية ممنوعة وخارج القانون وتضطر للعمل السري وتحت الأرض؟ هذا الكلام بالنسبة للناس العاديين غريب جداً، لكن بالنسبة لليسار التقليدي شيء عادي. من الطبيعي لديه أن يجلس بعيداً ويكتفي بالتوهم بأنه ببيانٍ غاضب يقوم بعمل سياسي، وأن الانتخابات البرلمانية يجب أن تُقاطع وفقاً للمواصفات التي لديه، ثم بعد جملة من الشرط والشروط للمشاركة، لن يشارك اخيراً دون شك. ولا شك أنه حينها سيجد لنفسه ذريعة للتنصل من هذا العمل. بدلاً من المشاركة في هذا المسار وفي صراع البدائل الذي يمسك بخناق المجتمع، يصدر بيان مقاطعة ويدخل الحبور في نفسه بأنه ثوري! إن مثل هذا اليسار يظن أنه إذا كان راديكالياً في الخيال والفكر، فقد أنجز مهمته. لا يفهم أن الراديكالية تعني تجسيد النهج الراديكالي في المجتمع وليس في بيانه وخياله. السؤال هو: حسناً، هؤلاء السادة الذين نفّذوا مقاطعة شديدة و»فعّالة» حسب رأيهم، ماذا فعلوا لهذا الهدف؟! إلى أي حد فضحوا البرلمانية؟ وإلى أي حد قوّوا النهج الثوري؟! هل يمكنهم تقديم إثباتين على عملهم هذا؟
أما قولهم إن الظرف الحالي يختلف عن زمن لينين، ولا يمكن الاستناد إلى أفكاره، فحديثنا ليس عن الظروف، بل عن منهج العمل على المجتمع ولا سيما الانتخابات البرلمانية. إستخدم لينين عبارة «أشد البرلمانات معاداة للثورة» عن البرلمان الذي عملوا فيه، وقال إن ذلك مستنقع، لكن يجب العمل فيه كي تُعرّفه جيداً للعمال والكادحين. أي أنه إتخذ الحد الأقصى، ولم يترك مجالاً لتقسيم البرلمانات إلى جيدة وسيئة، رجعية وتقدمية، أصيلة وغير أصيلة، ناتجة عن تغيير النظام. لو قارنا الدوما بذلك البرلمان العراقي، لوجدنا الدوما أتفه وأشد رجعية مرات عدة. أو يمكن القول إن هذا البرلمان رثّ ورجعي أكثر من الدوما. هناك من يقول إن هذا البرلمان شديد الرجعية، وإنه لا يمكن للشيوعيين بعدد مقاعد قليلة—حتى إذا حصلوا عليها—أن يمرروا قانوناً واحداً لصالح الناس أو يغيروا شيئاً من حياتهم. ولكن ألم يكن هذا يقين البلاشفة أيضاً، إذ كانوا يعلمون أن ستة مقاعد من أصل مئات لا تستطيع أن تفعل شيئاً للناس؟! لا يفهم هؤلاء السادة أن الشيوعية لاتهدف من المشاركة جعل البرلمان مرجعاً للتغيير في حياة الناس أو أن تحل البركة على الناس، بل الهدف أن تُعرّف للجماهير عفن هذا البرلمان، وأن تخوض الصراع فيه، وأن تخلق أرضية لفضحه وإسقاطه. إن سبب تجاهلهم كلام لينين وذلك لان كلامهم يتناقض بشدة مع كلام لينين. وبحجة «الظروف تغيّرت»، بوسع كل شخص أن يرفض أي كلام لماركس وإنجلز ولينين وحكمت وأي مفكر أو قائد شيوعي آخر، ويقول إنه لا يصلح لليوم لأن العالم تغيّر؛ ويمكن قول ذلك حتى عن البيان الشيوعي ورأس المال. لكن من الواضح أن هذه الذرائع فارغة وبلا أساس.

أكتوبر: قد يكون التذكير بمسألة ما أمراً مهماً في الوقت الحالي، وهي أن منصور حكمت، في مقابلة عام ١٩٩٩ حول اختطاف عبد الله أوجلان، يتحدث عن حكومة إقليم كردستان ويقول: «بلا شك هذا لا يعني أنه يجب أن ننظر بلا مبالاة إلى مشروع حكومة الحكم الذاتي لكردستان العراق أو نتراجع عنه. من الممكن أن تشارك الشيوعية العمالية في العراق حتى في هذه العملية...» كيف تقيّمون هذا الرأي لمنصور حكمت مقارنة مع أناس يعتبرون أنفسهم ورثته ويعتبرون المشاركة في الانتخابات البرلمانية أمراً خاطئاً؟

ريبوار أحمد: أرى أن إبتعاد وإخراج المضامين الثورية والاجتماعية للشيوعية وإفراغها من تحت غبار تقاليد النزعات اليسارية التقليدية، التي غدت سائدة على اليسار منذ هزيمة ثورة أكتوبر، كانت واحدة من أهم ميادين نضال الشيوعية العمالية. ولكن كل مرة فرضت مسار الأحداث أولوية أخرى، ولم تتوفر أبداً فرصة كاملة لإكمال هذا

التتمة الصفحة الأخيرة

ELa ALamam (Forward) Weekly
Editor in chief: Toma Hameed

A political paper of worker-communist party of iraq

DESIGNED BY: RUZGAR ABDULLAH

الأخيرة

في الردّ على انتقادات لتكتيك الحزب بشأن المشاركة في الانتخابات.

العمل بصورة حاسمة، أي فصل الصف التام والنهائي مع هذا اليسار. لذلك ليس فقط اليسار عموماً، بل قسم كبير حتى من التيارات التي تعمل باسم الشيوعية العمالية، لا يزال إلى حد كبير تحت تأثير تلك النزعات اليسارية التقليدية. ان هذه الرؤى والممارسات اليسارية مبنية أساساً على انتصار تاريخي للبرجوازية على الشيوعيين؛ لعقود طويلة منعتهم البرجوازية ودولها من خوض نضال علني ومباشر ضدها، وأجبرت الشيوعية على اللجوء للعمل السري. ولكن تدريجياً تحوّل هذا الانتصار التاريخي إلى مجموعة من السلوكيات التي اعتادت عليها الحركة التي تحمل اسم الشيوعية، وفقدت القدرة على العمل العلني الاجتماعي. بل يمكن القول إن جرأتها في العمل العلني سُحقت، وفقدت إيمانها بنفسها. لذلك، حتى في الأماكن التي لا يوجد فيها قمع أو لا تستطيع البرجوازية منعها، مجدداً لا تخرج من جحرها، وتبحث عن ذرائع للتنصل من العمل العلني والمواجهة، ولا تستطيع الافلات من مأزق الماضي. لذلك أصبح البقاء على هامش الصراع والخلافات السياسية والاكتفاء بالمواقف والبيانات جزءاً كبيراً من العمل الذي يعتبره هذا اليسار جوهر نشاطه. مع كل حدث ومسألة سياسية جدية تظهر، يفتخر هذا النوع من اليسار بأنه أصدر بياناً «قوياً» عنها. إنه يقوم بذلك لسنوات طويلة دون أن يلقي نظرة ليرى ما هو أثره وفائدته للمجتمع. ان المثال الذي ذكرتموه من كلام منصور حكمت هو نموذج لرؤية شيوعية عمالية اجتماعية ومتدخّلة. تستغل كل فرصة لتدخل ساحة الصراع السياسي حول مصير المجتمع والصراع حول السلطة. لا تهاب التدخل في هذه المسارات، بل تخاف من البقاء على الهامش وأن لا يُحسب لها حساب.

ان كلام منصور حكمت واضح وصريح جداً بأن الشيوعية يمكن أن تشارك حتى في حكومة الإقليم، أي أنها من حيث المبدأ لا ترفض مشاركة الشيوعية حتى في حكومة الاقليم. بلا شك حكومة الإقليم أيضاً مثل حكومة العراق الرجعية وجاءت إلى السلطة بدعم الأحزاب القومية الكردية لتنفيذ السياسة الحربية والنظام العالمي الجديد الدموي لأمريكا. ان حكمت يعرف ذلك. وبلا شك هذا لا يعني أن الشيوعية العمالية تشارك بأي ثمن، بل لها حساباتها الخاصة. ولكن إذا جاءت الفرصة يوماً، فلا يجب أن تخاف الشيوعية من المشاركة أو تعتبرها حراماً، بل يجب أن تقيّم جميع الجوانب، وتحدد ظروف وشروط مشاركتها وفقاً لمصلحة الطبقة العاملة وإقتدار الشيوعية، ثم تتخذ القرار الصحيح في المشاركة أو عدمها. لدينا مثال آخر أنه حتى في عصر منصور حكمت، شارك الحزب الشيوعي العمالي العراقي في انتخابات المجالس البلدية، وقبلها انتخابات المعلمين. حتى مسألة مشاركتنا في حكومة الإقليم طرحت، ومنصور حكمت قدّم نفس الاقتراح الذي تحدث عنه في تلك المقابلة.

وفي الختام أريد التأكيد على أن الخطوة التي اتخذها الحزبان في اتخاذ تكتيك المشاركة في الانتخابات البرلمانية كانت خطوة كبيرة للابتعاد عن اليسار الهامشي وتقاليده. في اتخاذ هذا التكتيك، كان هدفنا خلق مواجهة مباشرة مع التيارات البرجوازية القومية والدينية، لكن للأسف تأخرنا. ولكن من العجيب أن اليسار الهامشي ازداد انزعاجه من هذه الخطوة. ومع ذلك، هذه الخطوة ليست عودة للوراء. على أمل أن تكون جولات الانتخابات القادمة مناسبة للمشاركة، وأن نكون مستعدين بشكل جيد، للمشاركة الواسعة والفعّالة ولخوض صراع ضاري مع الاتجاهات والحركات البرجوازية، وإرساء شيوعية متدخّلة واجتماعية ومقاتلة بيد الطبقة العاملة والجماهير الكادحة وكل المجتمع. وأخيراً أقول إن قلقي هو من أن النزعات اليسارية الهامشية ما زالت تكبل أيدينا وأقدامنا. يجب أن ننفصل عنها تماماً وبوعي كامل.

حياةٌ مليئة بالعنف تستلزم نضالاً مستمراً لمواجهته!

تُحدِّد الأمم المتحدة في كل عام، في اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة الذي حددته في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، إلى جانب نشر أرقام وإحصائيات عن العنف في العالم وإعلان بضعة أيام للأنشطة بهذه المناسبة، أيضاً «مهمة الدول» في التصدي للعنف ضد المرأة. كل هذه الجهود لهذا العام وفي السنوات الماضية في هذه المناسبة، تأتي في ظل نظامٍ حوَّل حياة النساء بالكامل إلى جحيم حقيقي، ولم يعد هناك في هذا العالم مكانٌ لا تشهد أمثلةً على العنف بأشكال مختلفة ضد المرأة.

من الاستغلال الفظيع للعاملات في الفلبين وفيتنام وكمبوديا وبنغلاديش ودول مماثلة، إلى «جنة جزر الكاريبي» حيث تُعْرَض فتيات دون سن الثامنة عشرة في سوق تجارة الجنس لكبار الرأسماليين والزعماء السياسيين والحكوميين، ممثلةً أبشع أمثلة على هذه العبودية للنساء. في أمريكا وأوروبا، فإن مصادرة حق الإجهاض والتمييز ضد النساء فيما يخص فرص الحصول على العمل ومعدل الأجر، إلى الاتجار بالنساء واختطاف الفتيات القاصرات ودفعهن إلى تعاطي المخدرات واستغلالهن في شبكات ومافيات المتاجرة بتلك المواد، كل هذه ليست سوى أمثلة قليلة على ذلك العنف المنظم من قبل الدول والسلطات الذي يُرْتَكَب ضد النساء. في فلسطين والسودان، فإن مئات الآلاف من النساء والأطفال سقطوا ضحايا للحرب والوحشية والترحيل القسري والتجويع، والأطفال يتعرضون للاعتداء الجنسي مباشرة أمام عائلاتهم من قبل دولة إسرائيل والمجموعات المسلحة في السودان، وهذه تجسِّد أمثلةً لمأساة إنسانية أصبحت دليلاً لا يمكن إنكاره، تُرْتَكَب بدعم وعلى مرأى هذه الدول نفسها وقوانينها الدولية.

في ايران وغيرها من الدول المبتلية بالاسلام السياسي وشريعته، لم تكتف السلطات باهانة النساء ومعاملتهن كمواطنات من الدرجة الثانية واخضاعهن واضفاء الشرعية على « زواج الصيغة- الموقت للنساء» وحرمانهن من حقوقهن وحرياتهن الاساسية، بل اصبحت هذه الممارسات امرا طبيعيا في المجتمع، لدرجة ان سجن واعدام الناشطات اصبح جزءاً من الاخبار التي تبثها وسائل الاعلام, كل هذا يخبرنا ان النظام الرأسمالي وسلطة الطبقة البرجوازية، من اقاصي الارض الى اقاصيها، في برنامجه امثلة اكثر شدة وقبحا من الهجوم على النساء .انه نظامٌ يقوم أساسًا على التمييز الطبقي والتمييز ضد المرأة و وامتهان كرامة الإنسان، بهدف توفير عمالة رخيصة ومجتمع مقموع لتحقيق المزيد من الربح للرأسماليين

في كوردستان والعراق أيضاً، وضع النساء ليس أفضل من بقية العالم. القتل بدافع «الشرف» موجود منذ عقود ويتم الترويج له. التحرش في مكان العمل والمجتمع، إلى جانب الأذى الجسدي والنفسي وأشكال العنف الأسري الأخرى والعنف الرقمي والإساءة للنساء في وسائل الإعلام، إلى إقرار قانون تعدد الزوجات في برلمان كوردستان والقانون الجعفري لتفخيذ الطفلات في العراق... كل هذه تظهر أي مستنقع تخلقه سلطة الطبقة البرجوازية وتياراتها القومية والدينية للنساء سواء في العراق أو كوردستان. وعندما يتم التحدث عن حقوق النساء والعنف، فإنهم يقدمون تعيين عدد من النساء تحت اسم «الكوتا» كمنّة على المجتمع ويقولون «النساء يشاركن في الإدارة السياسية والبرلمان»! بينما هذه الخطوة أيضاً في الحقيقة، ليست أكثر من مصادرة هوية المرأة الإنسانية وحرمانها من حق المواطنة المتساوية. في الواقع، سلطة الأحزاب البرجوازية الكوردية، مثل أي حكومة وسلطة برجوازية أخرى، هي حامية لنظام يدعم إبقاء الإقصاء والتمييز وكل تلك العادات والتقاليد المتخلفة التي تقوض حقوق وحريات النساء وتهدر كرامتهن الإنسانية ومواطنتهن. فبالإضافة إلى سرقة ونهب ثروات المجتمع واختلاس رواتب الموظفين وتدمير الخدمات، فقد جعلوا النساء أيضاً ضحايا للاستغلال والتمييز وفريسة للتخلف والقوانين الإسلامية الرجعية.

ولكن كما أن النساء وحركة المساواة للمرأة في العالم، وقفن بأشكال متنوعة، في وجه الاستغلال وفرض الدونية وتحديداً ضد العنف، وجعلن الشوارع مكاناً لعرض هذا النضال، فإن نساء كوردستان لا يتوقفن عن المقاومة. يجب عليهن أن يستغلن «اليوم العالمي للقضاء على العنف» فيما يتعلق بالوضع الحالي في كوردستان كفرصة، أن تدخل حركة المساواة النسوية الميدان بشكل موحد في نضال متكامل وكجزء من الاحتجاجات اليومية الجماهيرية للعمال والمحرومين من أجل الحصول على الحياة الكريمة والمعيشة والخدمات، وتحقيق مطالبها التقدمية. إن قضية النساء هي قضية العمال، والنضال لمواجهة العنف وأي شكل آخر من أشكال الاضطهاد ضد النساء مرتبط بنضال العمال، سواء من أجل تحسين الحياة أو من أجل التحرر النهائي من النظام الرأسمالي وإقامة مجتمع حر ومتساوٍ وخالٍ من أي شكل من أشكال العنف.

الحزب الشيوعي العمالي الكوردستاني
٢٤/١١/٢٠٢٤